قوة الإنسانية
مجلس مندوبي الحركة الدولية
للصليب الأحمر والهلال الأحمر
27-28 أكتوبر 2024، جنيف

بيان الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر عن النزاهة

تقرير مرحلي

سبتمبر 2024

AR
CD/24/22
الأصل: بالإنكليزية
للاطلاع

وثيقة من إعداد الاتحاد الدولي واللجنة الدولية للصليب الأحمر، بالتشاور مع الفريق العامل المعني بمتابعة بيان الحركة الدولية عن النزاهة

تقرير مرحلي

بيان الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر عن النزاهة

نبذة

منذ اعتماد بيان الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة الدولية) عن النزاهة في مجلس المندوبين في عام 2019، اضطلعت مكوناتُ الحركة الدولية، فرديا وجماعيا، بمبادرات متنوعة على نطاق الحركة لتعزيز النزاهة. ونُظِّمت أيضا في كل مكونات الحركة الدولية عدة فعاليات، عبر الإنترنت وبالحضور الشخصي، بشأن مجموعة متنوعة من الموضوعات المتعلقة بالنزاهة المؤسسية والفردية، مما أسهم في إجراء مناقشات صريحة وتأملات بشأن كيفية مواجهة تحديات النزاهة. ومن الجدير بالذكر أن الفريق العامل – الذي أُنشئ لمتابعة بيان النزاهة – أشرف على إنشاء جماعة ممارسين على مستوى الحركة معنية بتعزيز النزاهة، إلى جانب منصة إلكترونية ومكتبة موارد على الإنترنت من المقرر إطلاقهما قُبيل انعقاد مجلس المندوبين لعام 2024. ويُعدّ ذلك إنجازا كبيرا في الجمع بين الممارسين وغيرهم من المهتمين بالنزاهة، وتوفير منصة مركزية للبحث عن المعلومات الأساسية والموارد المعرفية المتعلقة بالنزاهة وتبادل تلك المعلومات والموارد.

ويعرض هذا التقريرُ التقدمَ المطرد المُحرَز في المجالات التسعة الرئيسية التي شدَّد عليها بيان الحركة الدولية عن النزاهة. ويُختتَم التقرير بتوصية جميع مكونات الحركة الدولية بأن تواصل تعزيز النزاهة وتبادل المعرفة، وبأن يتعلم بعضها من بعض من خلال المساهمة والمشاركة الفعالة في جماعة الممارسين المعنية بتعزيز النزاهة.

1) مقدمة

تناولت الاجتماعات الدستورية للحركة في عام 2019 مسألة الثقة بوصفها موضوعا رئيسيا. وفي جميع الاجتماعات (أيْ اجتماعات الجمعية العامة للاتحاد الدولي، ومجلس المندوبين، والمؤتمر الدولي الثالث والثلاثين)، جرى التشديد على الضغوط الاستثنائية المتعلقة باكتساب ثقة الناس في كثير من المؤسسات التقليدية، الناجمة عن تغيُّرات اجتماعية وسياسية وتكنولوجية في جميع أنحاء العالم. وأُقِرَّ أيضا بأن أحد العوامل الرئيسية لضمان استمرار الحركة الدولية في التمتع بثقة المجتمعات المحلية وعامة الناس والحكومات والشركاء والمانحين والأشخاص المتضررين والمستفيدين في هذه البيئة هو قدرة الحركة على إبداء أعلى درجات الالتزام بالعمل الإنساني القائم على المبادئ والأخلاق وبممارسات النزاهة.

وفي مجلس المندوبين، اعتمدت الحركة الدولية بيان النزاهة، الذي يُعبِّر عن جدية الحركة في تناول مسألة النزاهة ويُكرِّر تأكيد الأهمية البالغة لنزاهة كل مُكوِّن من مُكوِّنات الحركة وسلوكه الأخلاقي على كلا الصعيدين الفردي والمؤسسي. ويوضح البيانُ التزامات الحركة الدولية بالنزاهة، ويعرض بإيجاز الطرائق شتى التي تتعامل بها الحركة ومكوناتها مع تلك الالتزامات في ممارساتها وقواعدها وإجراءاتها الداخلية. ومنذ أن اعتمد مجلسُ المندوبين لعام 2019 هذا البيان، ظلت الظروف التي تعمل فيها الحركة الدولية صعبة، ولكن مكونات الحركة اتخذت خطوات مهمة على نحو فردي وجماعي للوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في البيان.

2) معلومات أساسية

رُفِع إلى مجلس المندوبين لعام 2022 التقريرُ المرحلي الأول الذي يصف التقدم المُحرَز في المجالات المختلفة لبيان الحركة الدولية بين عامي 2020 و2022. ولذلك فإن هذا التقرير الثاني يركز في المقام الأول على التقدم المُحرَز بين عامي 2022 و2024. ويتّبع التقريرُ هيكلَ البيان، فيتناول موضوعاته والتزاماته الرئيسية ويصف بعض المبادرات العملية التي قامت بها الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الجمعيات الوطنية) والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي) واللجنة الدولية للصليب الأحمر (اللجنة الدولية) على نحو فردي وجماعي. وإن الفريق العامل المعني بمتابعة بيان النزاهة – الذي يتألف من كبار ممثلي الجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي واللجنة الدولية، وممثلين عن اللجنة الدائمة للصليب الأحمر والهلال الأحمر ولجنة الاتحاد الدولي للامتثال والوساطة يعملون بصفة استشارية – ما فتئ يدعم إعداد التقرير ويقدم المشورة، بوجه عام، بشأن الأنشطة المضطلع بها في إطار أعمال المتابعة.

3) التحليل/التقدم المحرز

تصف الأقسامُ الآتية من التقرير التقدمَ الذي أحرزته مكونات الحركة الدولية شتى في كل مجال من مجالات الالتزامات الرئيسية المُوضَّحة في البيان. ولا يهدف هذا التقرير إلى تقديم وصف شامل لجميع الأعمال التي قام بها كل مُكوِّن من مكونات الحركة، بل يلخص التقدمَ العام المحرز فيما يتعلق بالتزامات البيان، ويقدم بعض الأمثلة المحدّدة التي توضح كيف كانت مكونات الحركة الدولية تعزز النزاهة خلال الفترة المشمولة بالتقرير (من يونيو 2022 إلى يونيو 2024).

ألف) الحفاظ على المبادئ الأساسية وتعزيزها

لا غنى عن ترويج المبادئ الأساسية والالتزام بها كي يكون العمل الإنساني الذي تضطلع به الحركة الدولية فعالا، ولنيل قبول وثقة الناس والمجتمعات المحلية والحفاظ عليهما. وقد احتفل المؤتمر الدولي الثاني والثلاثون للصليب الأحمر والهلال الأحمر (المؤتمر الدولي) الذي عُقد في عام 2015 بمرور 50 عاما على المبادئ الأساسية، وأقرَّ بأهمية العمل على مختلف الجوانب المتعلقة بالمبادئ الأساسية، مثل ضمان استناد الجمعيات الوطنية إلى أساس قانوني ونظامي سليم، وتعزيز دورها المساعد، وإرساء الممارسات الجيدة والحث على تبادلها والتعلم من الأقران بين مكونات الحركة الدولية.

وفيما يخص الدور المساعد الذي تضطلع به الجمعيات الوطنية، يوجد **دليل بشأن تعزيز الدور المساعد من خلال الحوكمة والسياسات**، وهذا الدليل مصحوب بتدريب عبر الإنترنت على الدور المساعدة والمبادئ الأساسية، ويُقدِّمان معا إلى الجمعيات الوطنية توجيهات عملية بشأن كيفية تعزيز دورها المساعد من خلال القوانين والسياسات والخطط والاتفاقات المحلية. وفضلا عن ذلك، أتاح الاتحاد الدولي **مجموعة أدوات بشأن المناصرة التشريعية** لاستخدامها في تعزيز المعرفة والمهارات في مجال المناصرة التشريعية. وتُعدّ مجموعة الأدوات هذه موردا مفيدا يهدف إلى دعم طائفة من مبادرات المناصرة التي تقوم بها الجمعيات الوطنية، ومنها المبادرات المتعلقة بتعزيز الأساس القانوني الذي تستند إليه الجمعيات الوطنية.

وإن أكثر من 1120 شخصا شارك، أو ما زال يشارك، في الدورة التدريبية المُقدَّمة عبر الإنترنت بشأن الدور المساعد، وقد أقام الاتحادُ الدولي العديد من جلسات التدريب وجها لوجه للجمعيات الوطنية، وعقد سلسلة من الندوات الإلكترونية عن الدور المساعد، بغية تعزيز فهم الجمعيات الوطنية لدورها المساعد وأساسها القانوني، وعرض أمثلة على الجمعيات الوطنية التي شاركت بنجاح في المناصرة في هذا الصدد.

وللنهوض بتبادل المعرفة والممارسات الجيدة بين الأقران، أنشأ الاتحاد الدولي في عام 2024 **فريق تأمل عالميا معنيا بالمبادئ الأساسية في عالم اليوم السريع التغير**. ويُحدِّد فريقُ التأمل المشكلات والتحديات المتعلقة بالمبادئ الأساسية من خلال سلسلة مناقشات بين

القادة الأقران بشأن كيفية التطبيق المتسق والعملي للمبادئ الأساسية في عالم اليوم السريع التغير، وبشأن استشراف التحديات المستقبلية. ويتألف فريق التأمل من 20 شخصا من ذوي الخبرة، معظمهم من الحركة الدولية، ويهدف إلى وضع حلول، وإعداد إطار مفاهيمي للقادة والموظفين والمتطوعين والأعضاء، والنهوض بالمشاركة القوية لقادة الجمعيات الوطنية بغية تعزيز فهم واسع النطاق للمبادئ الأساسية. ومن المزمع نشر تقرير عالمي شامل يُقدِّم توصيات، وإنشاء منصة مفتوحة لإجراء دراسات استقصائية منتظمة ونظام لرصد الإلمام بالمبادئ الأساسية وفهمها وتطبيقها بحلول أكتوبر 2025، أيْ في الذكرى السنوية الستين للمبادئ الأساسية.

واستمرت أيضا اللجنة الدولية في مساعدة الجمعيات الوطنية على تحسين نزاهة عملياتها وقبولها وقدرتها على الالتزام بمتطلبات العمل الإنساني القائم على المبادئ، ولا سيما من خلال **إطار الوصول الآمن** وأشكال أخرى من دعم تنمية الجمعيات الوطنية. ولهذا الغرض نُظِّمت عدة حلقات عمل بشأن إطار الوصول الآمن، وتمكنت الجمعيات الوطنية من تبادل الخبرات والدروس المستفادة من خلال الشبكات الإقليمية لإطار الوصول الآمن. وواصلت اللجنة الدولية ترويج المبادئ الأساسية ونشرها، بما في ذلك من خلال أنشطتها الرامية إلى نشر القانون الدولي الإنساني وطائفة من البرامج والجلسات التدريبية المُوجَّهة إلى قيادات الجمعيات الوطنية وموظفيها ومتطوعيها بشأن التطبيق العملي للمبادئ الأساسية، ولا سيما في حالات النزاع المسلح والصراعات الداخلية.

وسوف يُسلَّط الضوء بشدة في مجلس المندوبين والمؤتمر الدولي لعام 2024 على احترام المبادئ الأساسية والعمل الإنساني القائم على المبادئ ودعمها. وسوف يُنظَر في المبادئ الأساسية في ضوء بعض التحديات الناجمة عن البيئة الحالية والتغيرات التي طرأت على ساحة العمل الإنساني العالمية. وفي مجلس المندوبين، يدعو القرار المقترح المُعنون "**الدعوة إلى احترام العمل الإنساني القائم على المبادئ ودعمه**" الدولَ إلى دعم وتيسير الالتزام بالمبادئ الأساسية، ولا سيما مبادئ الإنسانية وعدم التحيز والحياد والاستقلال. ويُجدد هذا القرارُ أيضا التزامَ مكونات الحركة الدولية بالعمل على الامتثال للمبادئ الأساسية، ويشير إلى الطريق الذي يمكن أن تسلكه اللجنة الدولية والاتحاد الدولي والجمعيات الوطنية لاتخاذ مزيد من الإجراءات، بما يتماشى مع ولاية كل منها، لزيادة فهم المبادئ الأساسية والامتثال لها. وفي المؤتمر الدولي، سيُوجَّه إلى الدول نداء لاحترام العمل الإنساني القائم على المبادئ، وستُعقَد جلسة إضاءة للتحاور مع المشاركين في المؤتمر بشأن احترام العمل الإنساني الذي يتسم بالحياد والاستقلال وعدم التحيز.

باء) ضمان أن تكون أماكن عملنا آمنة للجميع وتحترم التنوع والتوازن بين الجنسين وتحقق ذلك في قوانا العاملة

يُشدِّد بيانُ الحركة الدولية عن النزاهة على أهمية ضمان توفير أماكن عمل آمنة ومنع جميع أشكال سوء السلوك أو التمييز أو التحرش أو الإساءة أو الاستغلال والحماية منها. وقد جرى تناول ذلك بطرق مختلفة، بدءا من أعلى مستوى وضع السياسات ووصولا إلى التنفيذ العملي.

وبُذلت جهود لمساعدة الجمعيات الوطنية على توفير أماكن عمل آمنة وشاملة للجميع. فعلى سبيل المثال، منذ اعتماد سياسة الاتحاد الدولي بشأن الحماية والنوع الاجتماعي والاحتواء في عام 2022 ووضع الإطار التشغيلي للحماية والنوع الاجتماعي والاحتواء، أدت مواصلةُ العمل مع الجمعيات الوطنية الشريكة إلى وضع الدليل التشغيلي بشأن منع الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتصدي لهما. وانتُهي أيضا من **مجموعة أدوات التقييم التنظيمي الخاصة بالحماية والنوع الاجتماعي والاحتواء**. وأُعِدَّت **أداة الجمعيات الوطنية للتقييم الذاتي للحماية**، التي تهدف إلى توجيه الاستعراض الأكثر تركيزا وتخصصا لما تُطبقه المنظمات من سياسات الحماية وآلياتها وإجراءاتها، وبدأ استخدامها. ويجري حاليا طرح أداة التقييم الذاتي هذه، بما في ذلك 16 معيارا للحماية، في عدد من الجمعيات الوطنية لتعزيز المشاركة والفهم والقدرات.

وفيما يخص التطورات التشغيلية، وُضِع معيار واحد يُحدِّد متطلبات الفحص والتحقُّق والتدريب والاستبقاء في مجال الحماية لضمان أن الجهات الفاعلة المتأهبة للتصدي لحالات الطوارئ المفاجئة في كل أعضاء الاتحاد الدولي التي نُشرت تحت رعاية الاتحاد الدولي تؤدي عملها بأمان، وتفهم واجبها المتمثل في عدم إلحاق الأذى، وتُدرك عواقب الإخلال بالمتطلبات. وفضلا عن ذلك، أُنشئ **مسار**

تعليمي شامل بشأن الحماية والنوع الاجتماعي والاحتواء لتقديم التدريب اللازم، وهو ما يلبي متطلبات جميع موظفي العمليات في ظل تنسيق الاتحاد الدولي في أثناء الأزمات أو حالات الطوارئ. وقد أُنشئت **منصة تعليمية وإعلامية داخلية معنية بالحماية من أجل العاملين في الاتحاد الدولي**، و**مركز خارجي للحماية من أجل الجمعيات الوطنية**.

وفيما يخص موضوع التوازن بين الجنسين والاحتواء، تُشير بيانات من **قاعدة البيانات ونظام الإفادة في الاتحاد الدولي** إلى أن النسبة الإجمالية للنساء في الجمعيات الوطنية ظلت مستقرة نسبيًا (55% في عام 2017 و52% في عام 2022)، ويُظهِر بيان تفصيلي أن النسبة ليست بالقدر نفسه من التساوي في مختلف المستويات. ففي عام 2022، بلغت نسبة المتطوعات 51% والموظفات 61%، في حين كانت نسبة النساء في مجالس إدارة الجمعيات الوطنية 31%، وفي المناصب القيادية العليا كانت نسبة النساء 25% في مناصب الرؤساء و32% في مناصب الأمناء العامين. وأما في أمانة الاتحاد الدولي، فقد حدث تحسن في الاحتواء والتوازن بين الجنسين، إذ ارتفعت نسبة النساء إلى 47% في أعلى مستويات الإدارة، و38% في الإدارة العليا، و43% في الإدارة الوسطى (وفقا لفئات مؤسسة المساواة بين الجنسين في العوائد الاقتصادية (EDGE)).

وفي أمانة الاتحاد الدولي، وبعد اعتماد **سياسة صون الطفل** والسياسة الأشمل بشأن **منع التحرش والتمييز في مكان العمل والتصدي لهما**، وُضِعت سياسة منقحة جديدة بشأن منع الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتصدي لهما، وهي الآن قيد الاستعراض. وأُعِدَّت حزمة رعاية أساسية لدعم الضحايا/ الناجين، وهذه الحزمة تشمل أيضا حماية الشهود والمُبلِّغين عن المخالفات والأشخاص المعنيين. ويؤدي رئيس الحماية دور المنسق المُخصَّص للضحايا/الناجين، على نحو مستقل عن مكتب التدقيق الداخلي والتحقيق ومكتب الشؤون القانونية، ولكن بتنسيق وثيق معهما، لتقديم الدعم والتوجيه إلى الضحايا/الناجين طوال عمليات التحقيق أو غيرها من إجراءات توثيق الاستغلال والاعتداء الجنسيين.

وإضافة إلى ذلك، فإن الدورات **التدريبية** الإلزامية بشأن منع **أفعال الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي** والتصدي لها ودورات تجديد المعلومات المتعلقة بذلك المُقدَّمة لجميع الموظفين وفريق الإدارة العليا وأعضاء مجلس الإدارة قد شهدت زيادة في تنفيذها والإقبال عليها. وتشير توصيفات وظائف كبار المديرين على وجه التحديد إلى مسؤوليتهم عن تهيئة بيئة خالية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين، وتعزيز ثقافة عدم السكوت، والتحلي بقيم الاتحاد الدولي وإظهارها بفعالية، والالتزام بالحماية. وأخيرا، أُدرِجت مخاطر الحماية في سجلات مخاطر كل بعثة من بعثات الاتحاد الدولي، وأصبح تحليل المخاطر المتعلقة بصون الأطفال شرطا إلزاميا لجميع برامج الاتحاد الدولي الجديدة واستجاباته لحالات الطوارئ.

وفي مطلع عام 2024، اعتمدت اللجنة الدولية سياستها الخاصة **بالنوع الاجتماعي والتنوع والاحتواء**. وانطلاقا من التزامها المؤسسي بتحقيق التنوع والاحتواء، اعتمدت اللجنة الدولية "بوصلة القيم" التي تتضمن أربع قيم أساسية – هي التأثير والتعاون والتعاطف والاحترام – لتوجيه أساليب العمل الشاملة للجميع وتعزيز السلوكيات التي ترغب اللجنة الدولية كمؤسسة في رؤية مزيد منها لتُسهم إسهاما إيجابيا في تشكيل القرارات والعلاقات ولضمان تهيئة بيئة عمل آمنة للجميع.

وواصلت اللجنة الدولية سعيها لتحقيق التكافؤ بين الجنسين في صفوف المديرين بجميع هياكل اللجنة. وشهدت الوفودُ التحسنَ الأكبر، إذ ارتفعت نسبة المديرات إلى 41%. وأما في المقر، فقد حققت اللجنة الدولية التكافؤ بين الجنسين منذ بضع سنوات، فأصبح اليوم 52% من مديريها من النساء، و48% من الرجال. وكانت، ولا تزال، إحدى الأولويات الأخرى تتمثل في ضمان زيادة الفرص الوظيفية المتاحة للموظفين المُعيَّنين في البعثات بعقود محلية ليصبحوا مديرين في البعثات ولينضموا إلى مجموعة الموظفين المتنقلين لتولي مهام دولية. وقد أُحرِز تقدُّم في هذين المؤشرين، خاصة فيما يتعلق بزيادة نسبة المديرين المُعيَّنين بعقود محلية. وفي الوقت الحالي، يعمل 21% من المديرين في بعثات اللجنة الدولية بعقود محلية، في حين يعمل الباقون، ونسبتهم 79%، بعقود متنقلة. وأما في المقر، فإن تشكيلة الموظفين تزداد تنوعا من حيث العرق والأصل الإثني، وهو اتجاه من المتوقع استمراره.

وإن ضمان السلامة والأمن في أماكن العمل مسألة تعالجها اللجنة الدولية من خلال تدريب يهدف إلى تحسين إدارة السلامة والأمن في المنظمة بأسرها ومع شركاء الحركة الدولية الآخرين. والمديرون هم الفئة المستهدفة ذات الأولوية، ولا سيما المديرون في البيئات العالية المخاطر. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، درَّبت اللجنة الدولية أكثر من 150 مديرا، وأجرت أكثر من اثني عشر تمرين محاكاة في 14 سياقا من السياقات ذات الأولوية. وإن "وحدة دعم الأمن وإدارة الأزمات" كثيرا ما تُشرِك الموظفين التابعين لشركاء الحركة الدولية في أنشطتها التدريبية، وتُجري تمارين محاكاة مع شركاء الحركة للمساعدة على تعزيز التعاون والتأهب.

جيم) ضمان الامتثال للمعايير السلوكية الفردية وحماية المُبلِّغين عن المخالفات

ركَّزت الجهودُ الرامية إلى تنفيذ هذا الالتزام على ضمان الامتثال للمعايير السلوكية الفردية، بما في ذلك وضع قواعد وآليات وإجراءات مؤسسية لمنع الإخلال بالنزاهة والسلوك غير الأخلاقي والتصدي لها.

ولفهم الثغرات واحتياجات الجمعيات الوطنية المتعلقة بدعم القدرات، أُجريت دراسة استقصائية على مستوى الجمعيات الوطنية قبل انعقاد مجلس المندوبين لعام 2022. ومن المقرر إجراء دراسة استقصائية مُحدَّثة في نهاية عام 2024 لتحديث خريطة القدرات واحتياجات الدعم. وفي غضون ذلك، جرى إمداد الجمعيات الوطنية بالدعم في مجال إدارة مخاطر النزاهة، والتحقيق والامتثال، ووضع السياسات وتنفيذها، وإنشاء أنظمة فعالة للرصد والإبلاغ، من أجل معالجة الثغرات التي حُدِّدت في الدراسة الاستقصائية السابقة. فعلى سبيل المثال، كانت من نتائج أنشطة الدعم للاتحاد الدولي أن أكثر من 59 جمعية وطنية اعتمدت سياسة منع الاستغلال والاعتداء الجنسيين أو تعكف على إعداد **سياستها الخاصة بمنع الاستغلال والاعتداء الجنسيين**، وأن 51 جمعية وطنية في مختلف المناطق اعتمدت **سياسة لصون الطفل** أو أصبحت بصدد صياغة هذه السياسة. ويدل ذلك على إحراز تقدم قوي، إذ ارتفع عدد الجمعيات الوطنية التي لديها سياسات بشأن الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتصدي لهما من 29 جمعية وطنية في وقت صدور التقرير الماضي (2022) إلى 59 جمعية وطنية في عام 2024.

ومنذ عام 2021، أنشأت أمانة الاتحاد الدولي **خطا ساخنا جديدا للإبلاغ عن المخالفات** يسمى خط النزاهة، وتعمل حاليا مع 61 جمعية وطنية بلغت مراحل مختلفة في عملية إنشاء خط النزاهة الخاص بها. ويدل ذلك أيضا على إحراز تقدم جيد في هذا الصدد، إذ حدثت زيادة كبيرة في العدد بعد أن كان 26 جمعية وطنية مذكورة في التقرير الماضي (2022). وفي إطار هذه العملية، تلقت أيضا الجمعيات الوطنية دعما بشأن سياساتها الخاصة بحماية المُبلِّغين عن المخالفات ومدوناتها السلوكية. ولتعزيز تنفيذ مدونة السلوك الخاصة بأمانة الاتحاد الدولي، استُهل في أكتوبر 2023 **برنامج تدريبي مُنقَّح** بشأن هذا الموضوع – بعنوان *"الالتزام بمدونة السلوك"*.

ويعكف الاتحاد الدولي على تكوين **شبكة/قائمة من المحققين والمدققين التابعين للجمعيات الوطنية** الذين يمكن إيفادهم لتقديم دعم قصير الأجل (يتراوح من شهر إلى ثلاثة أشهر) إلى الاتحاد الدولي ثم إلى الجمعيات الوطنية عند الحاجة. وأُتيح أيضا تدريب متخصص على التحقيق في الاحتيال، والتحقيق في الاستغلال والاعتداء الجنسيين، وتدقيق الحسابات.

ومنذ مجلس المندوبين الماضي، وضعت اللجنة الدولية سياسات بشأن **منع أفعال الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي والتصدي لها**، وبشأن **منع الاحتيال والتصدي له**، وبشأن **صون الطفل**، وبشأن **منع تضارب المصالح وإدارته**. ومن المتوقع تقديم مسودة سياسة بشأن **التحرش والسلوك التمييزي** للتشاور الداخلي بشأنها مع الأطراف المعنية في عام 2024. ووُضِعت أيضا استراتيجيات لضمان التطبيق الفعال للسياسات المتعلقة بالاحتيال والاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي، مع الرصد المنتظم للتقدم المُحرَز. وواصل موظفو اللجنة الدولية الالتحاق بدورات تدريبية إلزامية بشأن النزاهة (بدأت أحدث نسخة منها في عام 2022)، وأتمّ أكثر من 90% منهم الدورات الرئيسية بحلول نهاية عام 2023.

وتواصل اللجنة الدولية والاتحاد الدولي وثلاث جمعيات وطنية المشاركة بنشاط في **خطة الكشف عن سوء السلوك** المشتركة بين الوكالات التي استُهلت في عام 2019. وهذه الخطة مُكمِّلة لعمليات تحقُّق أخرى، مثل تحريات الشرطة، وتهدف إلى الوفاء بالتزامين رئيسيين: (1) التحقق بانتظام عن طريق جهات العمل السابقة من أي قضايا استغلال واعتداء جنسيين وتحرش جنسي تتعلق بالمرشحين الجدد المحتمل تعيينهم، (2) والاستجابة بانتظام للجهات الأخرى التي تقوم بمثل هذه التحريات. ونتيجة لاستخدام خطة الكشف عن سوء السلوك والمعلومات المُقدَّمة، سُحبت عروض التوظيف في عدد من الحالات عقب إجراء تحريات الخطة.

دال) الخضوع لمساءلة المجتمعات المحلية التي نعمل معها

تلتزم مكونات الحركة الدولية بضمان الخضوع لمساءلة قوية أمام المجتمعات المحلية التي نعمل معها، بما يتماشى مع التزامات مكونات الحركة في مجال التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة، التي اعتمدها مجلس المندوبين في عام 2019. وقد تعاون الاتحاد الدولي واللجنة الدولية والجمعيات الوطنية الرئيسية الشريكة على تفعيل الالتزامات، مما أدى إلى تحديث **خطة عمل الحركة الدولية بشأن المشاركة المجتمعية والمساءلة** في عام 2023، مع التركيز المتجدد على تعزيز القدرات، والتعميم على البرامج والقطاعات، وتحسين استخدام البيانات من أجل برامج قائمة على الأدلة، والاستفادة من التكنولوجيا الرقمية، وقياس الأثر. وعقدت الحركةُ الدولية اجتماعا عالميا بشأن المشاركة المجتمعية والمساءلة في نهاية عام 2023 لمواصلة مناقشة التعاون بين مكونات الحركة وإضفاء الطابع الرسمي على خطة الرصد.

وتُحدد استراتيجية الاتحاد الدولي بشأن المشاركة المجتمعية والمساءلة للفترة 2023-2025 الإجراءات والأولويات الرئيسية للسنوات الثلاث المقبلة، بما في ذلك ضمان وفاء الاتحاد الدولي والشبكة بما اعتمده مجلس المندوبين في عام 2019 من التزامات على نطاق الحركة الدولية. وتستند هذه الاستراتيجية إلى أدلة من مختلف المناطق، ومشاورات إقليمية وعالمية، وعشر سنوات من الممارسات الجيدة، وتعالج أيضا العوائق والثغرات التي تعوق التقدم. وتتضمن الاستراتيجية نظرية تغيير وخطة عمل ذات مؤشرات رئيسية، وستُستخدم لتوجيه وضع خطط المشاركة المجتمعية والمساءلة على المستويين الإقليمي والقُطري في إطار عمليات التخطيط السنوية. وقد قام الاتحاد الدولي بتسريع وتيرة الدعم المُقدَّم إلى الجمعيات الوطنية لمساعدتها على جمع البيانات والأدلَّة المجتمعية وتحليلها واستخدامها بشكل منهجي لتوجيه عملية صنع القرار وإظهار تأثير المشاركة المجتمعية. واستُخدِمت مجموعة أدوات الاتحاد الدولي للتعقيبات المجتمعية لمساعدة الاتحاد الدولي والجمعيات الوطنية على إنشاء أنظمة منهجية لجمع التعقيبات (كانت 92 آلية تعقيبات نشطة حتى ديسمبر 2023).

وأصدر الاتحادُ الدولي أيضا مؤشرا للثقة المجتمعية من أجل إمداد الجمعيات الوطنية بأداة قائمة على الأدلة لقياس واستطلاع ثقة المجتمعات المحلية، ولوضع توصيات وإجراءات وخطط لزيادة الثقة. وقد اختُتمت المرحلة التجريبية من المبادرة بنجاح في ثلاث جمعيات وطنية، وتستعد ثلاث جمعيات وطنية أخرى لاستخدام الأداة. وبوجه عام، تكشف البيانات التي جُمعت حتى الآن عن مستويات كبيرة من الثقة المجتمعية في الجمعيات الوطنية الثلاث، ولا سيما في مجالات تقديم الدعم في الوقت المناسب، وفهم الاحتياجات، وتقديم مساعدة غير متحيزة، إلا أن الجمعيات الثلاث جميعها سجلت مستويات أقل في الشفافية، مما يدل على الحاجة إلى خطط عمل استباقية لمعالجة التصورات المجتمعية حول هذه المسألة.

وفضلا عن ذلك، تعاونت اللجنة الدولية مع الجمعيات الوطنية من أجل الإدراج الرسمي للمشاركة المجتمعية والمساءلة في عدد من اتفاقات الشراكة. وفي الوقت نفسه، استمر التعاون التنفيذي مع الجمعيات الوطنية في الوفود بتنفيذ مشروعات مشتركة أو البدء فيها في سياقات متنوعة. وأما على الصعيد الداخلي، فقد عملت وحدة "المساءلة أمام المتضررين" في اللجنة الدولية على ستة مجالات استراتيجية، وحققت إنجازات ملموسة في: (1) **وضع المعايير وترويجها** – مثل الإسهام في إعداد إطار عمل اللجنة الدولية بشأن تصنيف البيانات بحسب الجنس والسن والإعاقة؛ (2) **ورصد التقدم المحرز والأدلة** لزيادة الجهود الرامية إلى تعزيز البرامج

الشاملة للجميع والخاضعة للمساءلة، مع زيادة عدد "مراكز الاتصال المجتمعي" إلى 28 مركزا؛ (3) **وتعزيز قدرات الموظفين**، حيث شارك أكثر من 500 زميل في التدريب الخاص بالمساءلة أمام المتضررين؛ (4) **وتعميم** خريطة طريق لتعزيز ممارسة المساءلة أمام المتضررين في مجال الحماية والخدمات الأساسية ومعالجة ما ينطوي عليه ذلك من ثغرات؛ (5) **وتعزيز الأنظمة التمكينية**، بالعمل مع فريق إدارة الأداء المؤسسي لتقديم إرشادات بشأن شمول "المساءلة أمام المتضررين" عند التخطيط لتحقيق النتائج؛ (6) **والتواصل والتعلم من الأقران**، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية على استضافة فعالية تعليمية مدتها ثلاثة أيام بعنوان "استجابة إنسانية محورها الناس في النزاعات: الاستراتيجيات والرؤى والمعضلات"، وقد ضمّت هذه الفعالية 30 متحدثا وأكثر من 1000 مشارك من القطاع.

وعلى الرغم من أن اللجنة الدولية لا تزال ملتزمة بالشفافية، فإنها تسعى أيضا إلى حماية سلامة وأمن المجتمعات المحلية التي تهدف إلى خدمتها وسلامة وأمن موظفيها، بما يتماشى مع قواعد اللجنة الدولية بشأن حماية البيانات الشخصية والتزام المنظمة "بعدم إلحاق الأذى" عند تعاملها مع البيانات الإنسانية واستخدامها لها. وفي مارس 2023، أصدرت اللجنة الدولية، بالتعاون مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وسويسرا، الإطارَ القائم على المبادئ لتبادل البيانات بين المنظمات الإنسانية والجهات المانحة على نحو يتسم بالمسؤولية. ويسعى هذا الإطار إلى تعزيز التزام المنظمات الإنسانية "بعدم إلحاق الأذى"، مع تقليل المخاطر المرتبطة بتبادل البيانات في العمل الإنساني وتعظيم فوائدها.

هاء) الخضوع لمساءلة الجهات المانحة، وإمكانية الاطلاع على السجلات المؤسسية والمالية، في ظل ضمان احترام الخصوصية وحماية البيانات

تلتزم الحركة الدولية بضمان أنسب مستويات المساءلة أمام الحكومات والمانحين والشركاء، وتطمح إلى أن تكون شفافة ومنفتحة، وأن تسمح بالاطلاع المناسب على السجلات المؤسسية والمالية، وأن تضمن الإدارة المالية القوية وحماية البيانات.

وقد أُحرِز تقدم في هذه المجالات، فعلى سبيل المثال، تلقت عدة جمعيات وطنية دعما من الاتحاد الدولي والجمعيات الوطنية النظيرة واللجنة الدولية لتعزيز قدراتها المالية في إطار مبادرات **التنمية المالية**. وشمل هذا الدعمُ سياسات المحاسبة المالية وعملياتها وإجراءاتها، التي من المفترض أن تساعد الموظفين المعنيين بالبرامج والشؤون المالية على أداء مسؤولياتهم الخاصة بالإدارة المالية.

وزاد عدد الأعضاء في شبكة كفاءات التنمية المالية – التي أُنشئت في يونيو 2022 بوصفها أول جماعة ممارسين معنية بالاستدامة المالية – إلى 954 عضوا من 131 جمعية وطنية. وشهدت هذه الجماعة فوائد الدعم المتبادل بين الأقران من خلال زيادة مبادرات تبادل المعرفة إلى جانب التفاعل الأعمق عن طريق المناقشة والفعاليات والتعاون وتشاطر الموارد، ولا تزال الجماعة تنمو من خلال جماعات فرعية معنية بموضوعات مثل النزاهة في الشؤون المالية، والتكاليف الأساسية، والأنظمة المالية، والامتثال.

واو) تجميع الموارد والخبرات لتعزيز النزاهة

يتضمن بيان النزاهة التزاما بتجميع الموارد والخبرات من أجل تقديم الدعم والتدريب والتوجيه الفعال، بغية تعزيز النزاهة في كل مكونات الحركة الدولية.

وحرص **صندوق الاتحاد الدولي لبناء القدرات**، الذي أُعيد تصميمه في أغسطس 2021، على زيادة الدعم المُقدَّم لتلبية الاحتياجات المستجدة المتعلقة بتنمية الجمعيات الوطنية، بما يتماشى مع التحولات السبعة الواردة في استراتيجية الاتحاد الدولي للعقد 2030. وصندوق بناء القدرات بابه مفتوح دائما لجميع الجمعيات الوطنية، ويهدف إلى دعم سبع أولويات تنموية مُحدَّدة، إحداها "النزاهة والشفافية والمساءلة". ومن أغسطس 2021 إلى مايو 2024، كانت 32 منحة، من أصل 119 منحة قياسية مُقدَّمة من صندوق بناء القدرات، مُوجَّهة إلى هذه الأولوية التنموية.

وإن **تحالف الاستثمار في الجمعيات الوطنية**، وهو آلية تمويل جماعي مشتركة بين الاتحاد الدولي واللجنة الدولية، يمدّ الجمعيات الوطنية بالأموال لدعم أولويات تنمية الجمعيات الوطنية، ومن تلك الأولويات تعزيز قدرتها على إدارة الموارد المالية بشفافية ومساءلة ووفقا للمعايير المعترف بها دوليا. ويعالج هذا التحالف ما يوجد من ثغرات في القدرات عن طريق دعم تنمية الجمعيات الوطنية واستدامتها في السياقات الهشة. وقد ساعد التحالفُ 51 جمعية وطنية على تنفيذ 65 مبادرة في سنواته الخمس الأولى، فقدَّم تمويلا يزيد على 13 مليون فرنك سويسري.

وأُقِرّ بأن الحركة الدولية لديها بالفعل كثير من السياسات والإرشادات والأدوات لتعزيز النزاهة، ولكن لا بد من نشر تلك السياسات والإرشادات والأدوات واستخدامها على نحو أفضل على نطاق الحركة. وكانت إحدى الثغرات الأخرى التي حُدِّدت تتمثل في الحاجة إلى تعزيز المبادلات والحوار والتعلّم من الأقران وتبادل الممارسات الجيدة فيما بين مكونات الحركة بشأن موضوع تعزيز النزاهة. ولذلك فإن الفريق العامل المعني بمتابعة بيان النزاهة ركَّز جهوده على إعداد **جماعة ممارسين معنية بتعزيز النزاهة** تتضمن مكتبة للموارد. ويتمثل الغرض من جماعة الممارسين في أن تصبح مجتمعا عالميا يضم الممارسين التابعين لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر في مجال تعزيز النزاهة، إلى جانب منصة رقمية للتعاون وتبادل الموارد والخبرات، ودعم الأقران بعضهم بعضا. وتوفر هذه الجماعة ساحة لتبادل الآراء والتعلّم بشأن مجموعة كبيرة من الموضوعات المتعلقة بالنزاهة، ولكنها ليست آلية للإبلاغ عن الشواغل المتعلقة بالنزاهة أو معالجة قضايا النزاهة وإدارتها. ويرد في الشكل الآتي بعض الوظائف الرئيسية لجماعة الممارسين بمزيد من التفصيل.

ولإعداد جماعة الممارسين، عُقدت عدة جلسات مشاركة استعرضت موضوعات متنوعة تتعلق بالنزاهة، مثل التعرف على أنظمة الإبلاغ، ومنها خط النزاهة. وعُقدت أيضا جلسات تشاركية بشأن كيفية التحديد الأفضل للموضوعات الرئيسية ذات الاهتمام وطرق المشاركة في جماعة الممارسين. ومن خلال هذه الجلسات، برزت جماعة نشطة من الممارسين التابعين للجمعيات الوطنية واللجنة الدولية والاتحاد الدولي، وزاد الاهتمام بتبادل المعرفة والممارسات الجيدة، وهو ما يُعدّ نقطة انطلاق جيدة لجماعة الممارسين ويساعد على إيجاد الزخم اللازم للإطلاق المزمع لجماعة الممارسين المعنيين بتعزيز النزاهة في سبتمبر 2024 على منصة http://communities.ifrc.org/.

زاي) مراجعة الأساس النظامي والقانوني وما يتصل به من الأطر التنظيمية والسياساتية

إن وجود أساسي قانوني ونظامي/دستوري سليم وشامل أمر أساسيّ لضمان النزاهة. وقد واصلت اللجنة الدولية والاتحاد الدولي تعاونهما الوثيق خلال الفترة المشمولة بالتقرير لمساعدة الجمعيات الوطنية على مراجعة وتعزيز أساسها القانوني وأُطرها النظامية بما يتماشى مع معايير الحركة الدولية المتفق عليها. ومن خلال **اللجنة المشتركة بين اللجنة الدولية والاتحاد الدولي المعنية بالنظم الأساسية للجمعيات الوطنية**، قُدِّم الدعم والمشورة على مدى العامين الماضيين إلى الجمعيات الوطنية لمساعدتها على تنقيح نُظمها الأساسية/دساتيرها والأطر المتصلة بها، وجعلها متوافقة مع التوجيهات الخاصة بالنظم الأساسية للجمعيات الوطنية لعام 2018 ومعاييرها الخمسة والعشرين (المتعلقة بتطبيق المبادئ الأساسية، والحوكمة الرشيدة، والشفافية، وإنشاء آليات وعمليات فعالة

للنزاهة الداخلية والامتثال وتسوية النزاعات). ومن ضمن ما قُدِّم من دعم متعلق بالأطر القانونية، ساعدت أيضا اللجنةُ المشتركة عدة جمعيات وطنية على تنقيح قانون الصليب الأحمر/الهلال الأحمر أو قانون الاعتراف بالصليب الأحمر/الهلال الأحمر، بما يتماشى مع القانون النموذجي لعام 1999. ولمزيد من التفاصيل عن التقدم الذي أحرزته الجمعيات الوطنية وعن التزام الحركة الدولية بدعم الجمعيات الوطنية، يُرجى الاطلاع على التقرير لفترة العامين الذي قدَّمته اللجنة المشتركة إلى مجلس المندوبين لعام 2024.

ولمساعدة الجمعيات الوطنية على تعزيز أساسها القانوني، يجري حاليا إعداد اقتراح **لقانون نموذجي مُنقَّح للصليب الأحمر أو الهلال الأحمر** والتشاور بشأنه داخل الحركة الدولية. ويهدف تنقيح القانون النموذجي إلى وضع مقياس مرجعي حديث وطموح لمراجعة وتعديل القوانين الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر.

ولمساعدة الجمعيات الوطنية على وضع أساس متين للسياسات، ولا سيما في مجال النزاهة، أُعِدَّت **مجموعة أدوات الاتحاد الدولي للبدء في إعداد السياسات** (مع التركيز على السياسات المتعلقة بالنزاهة). وتتضمن مجموعة الأدوات هذه توجيهات عامة بشأن العمليات الفعالة لإعداد سياسات الجمعيات الوطنية، وسياسات نموذجية بشأن مجالات رئيسية متعلقة بالنزاهة، مثل منع الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتصدي لهما، وصون الطفل، وحماية المُبلِّغين عن المخالفات، ومنع الاحتيال والفساد ومكافحتهما. وتستند السياسات النموذجية إلى أمثلة على ممارسات جيدة مُستمدة من سياسات الجمعيات الوطنية وأمانة الاتحاد الدولي والقطاع الإنساني الأوسع نطاقا. وتقدم السياسات النموذجية توجيهات بشأن المحتوى المتوقع للسياسة، وتسمح في الوقت نفسه بتطويعها بحسب السياقات والأطر القانونية المختلفة. وبوجه عام، تهدف مجموعة الأدوات إلى المساعدة على وضع سياسات تؤدي أيضا إلى الالتزام الجيد بها وتنفيذها على نطاق الجمعية الوطنية. وترد في القسم (ج) من هذا التقرير أرقام أكثر تفصيلا عن التقدم المُحرَز في وضع السياسات المتعلقة بالنزاهة، ويُسلِّط ذلك القسمُ الضوءَ على التقدم المطرد الذي تحقق خلال العامين الماضيين.

حاء) ضمان أن شروط الشراكات تعكس الالتزام الراسخ بالنزاهة

يزداد يوما بعد يوم التشديد على إثبات الثقة والمساءلة أمام المجتمعات المحلية التي نخدمها والشركاء والمانحين وعامة الناس. وعلى الجمعيات الوطنية وغيرها من مكونات الحركة الدولية أن تثبت خضوعها للمساءلة من خلال عمليات صارمة، مثل بذل العناية الواجبة وتقييمات الحماية. وعلى الرغم من الترحيب بالتركيز على المساءلة والنزاهة، فإن كثرة الشروط التي يضعها المانحون والشركاء تشكل تحديا كبيرا للمنظمات ذات الموارد المحدودة، فلكل مانح وشريك مجموعته الفريدة من المعايير والإجراءات. ولذلك يلزم وضع آلية تسمح للجمعيات الوطنية بإثبات قدرتها على أن تكون الشريك المفضل الموثوق به، وتبسيط متطلبات التقييم اللازم لبذل العناية الواجبة.

ومن أجل الاستجابة للطلبات المتزايدة والتشديد على النزاهة والمساءلة وبهدف تعزيز الثقة في الجمعيات الوطنية وتعزيز مساءلتها، يعكف الاتحاد الدولي حاليا على إعداد نظام أكثر تطورا **لشهادات الاتحاد الدولي** بناء على الخبرة المكتسبة على مر السنين والاتجاهات الجديدة في المنظومة الإنسانية. وتضع هذه الشهادة معيارا شاملا، وتسمح للجمعيات الوطنية بإثبات مصداقيتها والتزامها بذلك المعيار. ويهدف المعيار إلى توحيد جوانب المساءلة شتى،[1] بناء على التزامات الاتحاد الدولي ومعاييره الحالية، والمتطلبات الرئيسية لبذل العناية الواجبة، وبما يتماشى مع معايير القطاع، مما يسمح بمراعاة كل من خصوصيات الجمعيات الوطنية وتوقعات المنظمات الإنسانية والإنمائية على مستوى القطاع.

[1] التركيز على مجالات مثل المساءلة المالية، والمشاركة المجتمعية والمساءلة، والحماية وواجب العناية، والبيئة والقيادة والأساس القانوني والنظامي، والتخطيط والرصد والإبلاغ على المستويين الاستراتيجي والتشغيلي.

وستجري هيئة خارجية مستقلة عملية تحقُّق خارجي لضمان استقلالية الشهادة ومصداقيتها. وسوف يُقدَّم دعم مخصص إلى الجمعيات الوطنية التي تسعى إلى الحصول على الشهادة، أو التي حددت مجالات تحسين معينة في إطار عملية الحصول على الشهادة. وستسعى شهادة الاتحاد الدولي إلى الحصول على اعتراف المانحين والشركاء الرئيسيين من داخل الحركة وخارجها، بهدف مواءمة وتقليل متطلبات التقييم اللازم لبذل العناية الواجبة التي يفرضها المانحون على الجمعيات الوطنية، وتيسير الحصول على تمويل مباشر. وإن الوصول إلى معلومات متاحة بسهولة وموثوق بها عن قدرة الجمعية الوطنية في المجالات الرئيسية للعناية الواجبة سيعود بالنفع أيضا على المانحين لأنه سيسمح بإجراء تقييمات أبسط وأسرع. وإضافة إلى ذلك، ستكون الشهادة بمثابة آلية للتقييم الذاتي، مما يُمكِّن الجمعيات الوطنية من تحديد مجالات النمو والتحسين. وسيُعرَض مفهوم الشهادة الجديدة على هيئات الحوكمة في الاتحاد الدولي في عام 2024، وسيخضع لمزيد من التطوير في عام 2025.

وقد رحَّبت أيضا بهذه المبادرة اللجنة الدولية التي تُقرّ بالعبء الذي قد يقع على عاتق الجمعية الوطنية المعنية نتيجة للتقييمات المتعددة والمتباينة اللازمة لبذل العناية الواجبة. وروعيت أيضا في إعداد نظام الشهادة الجديدة الدروسُ المستفادة من مبادرة تجريبية أخرى جمعت معا عددا من الجمعيات الوطنية إلى جانب اللجنة الدولية والاتحاد الدولي، في محاولة لمواءمة تقييمات العناية الواجبة. وقامت أيضا اللجنة الدولية بإضفاء الطابع المركزي على تقييمات العناية الواجبة التي تُجريها الجمعيات الوطنية. وبدأ ذلك العمل في نهاية عام 2021، واكتمل في بداية عام 2022. وتوفر المنصة الرقمية رقابة ورصدا أفضل، بما في ذلك إعداد جدول متابعة يقدم لمحة عامة عن جميع تقييمات العناية الواجبة وحالة اكتمالها.

وتُعدّ اتفاقات الشراكة طريقة أخرى تثبت من خلالها مكونات الحركة الدولية وشركاؤها التزامهم الراسخ بالنزاهة. ولتحقيق تلك الغاية، نقَّحت اللجنة الدولية على مدى العامين الماضيين جميع نماذج اتفاقات الشراكة، بما في ذلك المرفق الخاص بالحركة بشأن واجبات الشركاء والتزاماتهم الذي يشدد على الالتزامات والتعهدات المتبادلة المتعلقة بالنزاهة. وفيما يخص تقييمات العناية الواجبة، فقد قامت اللجنة الدولية بإضفاء الطابع المركزي على جميع اتفاقات شراكة الحركة الدولية في المنصة الرقمية نفسها المسماة Red Loop، مما يوفر رقابة أفضل على الشراكات العديدة التي تقيمها اللجنة الدولية مع الجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي على مستوى العالم. وفي نهاية الربع الأول من عام 2024، كانت هناك أكثر من 300 شراكة قائمة من ذلك القبيل.

طاء) لجنة الاتحاد الدولي للامتثال والوساطة، ومكتب الاتحاد الدولي للتدقيق الداخلي والتحقيق، ومكتب اللجنة الدولية للأخلاقيات وإدارة المخاطر والامتثال

يشير البيان في أجزائه الختامية إشارة محددة إلى الهيئات المنوط بها معالجة قضايا النزاهة والمساعدة في حلها.

و**لجنة الاتحاد الدولي للامتثال والوساطة هي هيئة دستورية** أُنشئت لمساعدة هيئات الاتحاد الدولي على اتخاذ الخطوات المناسبة لمعالجة أي إخلال محتمل بالنزاهة ترتكبه جمعية وطنية أو أي هيئة تابعة للاتحاد الدولي. وعلى مدى العامين الماضيين، ركزت لجنة الامتثال والوساطة على نوعين من الأنشطة هما: **(1) إزكاء الوعي بشأن النزاهة، (2) والتعامل مع ادعاءات الإخلال بالنزاهة.** وفيما يخص النوع الأول، استُخدم **جدول المتابعة الخاص بلجنة الامتثال والوساطة** لنشر ثقافة المساءلة والشفافية داخل شبكة الاتحاد الدولي، ورصد الكفاءة التنظيمية للاتحاد وأعضائه، والمساعدة على تحديد المَواطن التي ينبغي أن يركز عليها الدعم المُقدَّم من الأمانة. وتتواصل لجنة الامتثال والوساطة بانتظام مع الجمعيات الوطنية لإبلاغها حالة امتثالها للمعايير الثمانية بجدول المتابعة. وتنظر اللجنة حاليا في عشرة ادعاءات بالإخلال بالنزاهة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نجحت اللجنة في إغلاق ثلاث من قضايا النزاهة.

وأما **مكتب الاتحاد الدولي للتدقيق الداخلي والتحقيق فيؤدي مهاما مستقلة وموضوعية للتأكيد والتحقيق**، وتُضيف تلك المهام قيمة إلى أداء الاتحاد الدولي وأعضائه وتعززه. ويساعد المنظمةَ على تحقيق أغراضها عن طريق وضع نهج منتظم ومنضبط لتقييم وتحسين فعالية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة. ولضمان وفاء مكتب التدقيق الداخلي والتحقيق بالتزاماته، اعتمد الاتحادُ الدولي

المعايير الدولية لمعهد المدققين الداخليين في أعمال التدقيق التي يقوم بها، واعتمد في تحقيقاته في قضايا الاحتيال والاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي المعيار الإنساني الأساسي ومدونة المعايير المهنية لجمعية المدققين المعتمدين لعمليات الغش. وهذه المعايير المُعترف بها دوليا تُحدِّد أفضل الممارسات المُتَّبعة في التدقيق الداخلي والتحقيقات.

وفي عام 2023، تلقى مكتب التدقيق الداخلي والتحقيق 399 شكوى. وأثبتت التحقيقات صحة ثلاثين شكوى في عام 2023، وأدت جميعها إلى اتخاذ إجراءات داخلية. واستجابة لتزايد عدد القضايا، زاد مكتب التدقيق الداخلي والتحقيق من قدرته على إجراء التحقيقات، فأصبح لديه الآن محققون في كل منطقة. وفضلا عن ذلك، ينشر المكتب تقريرا عن أنشطته سنويا، طبقا لما جرى التعهد به في البيان.

ويضطلع **مكتب اللجنة الدولية للأخلاقيات وإدارة المخاطر والامتثال** بخمس مهام مترابطة، هي: الأخلاقيات، وإدارة المخاطر، والرقابة الداخلية، والتحقيقات، والإبلاغ عن الامتثال. ويُركِّز هذا المكتب على تعزيز ثقافة النزاهة في اللجنة الدولية من خلال تعزيز أهمية اتخاذ قرارات أخلاقية واعية بالمخاطر لصالح الأشخاص الذين تخدمهم. وأما الفريق الاستشاري المعني بالنزاهة، وهو فريق مشترك بين الإدارات يقوده مكتب اللجنة الدولية للأخلاقيات وإدارة المخاطر والامتثال، فقد عمل على تحسين فهم الموظفين لأدوارهم ومسؤولياتهم من أجل تعزيز ثقافة النزاهة. وقدَّم الفريقُ أيضا الدعمَ إلى شبكة من ميسري مدونات السلوك أُنشئت لأول مرة في الميدان في عام 2020.

وتُشجع اللجنة الدولية على الإبلاغ عن الشكاوى من خلال قنوات محددة، وفقا لمعايير القطاع. ويمكن توجيه الشكاوى إلى وحدة التحقيق التابعة لمكتب اللجنة الدولية للأخلاقيات وإدارة المخاطر والامتثال، أو المديرين، أو غيرهم من الأشخاص الذين يشغلون مناصب تحظى بالثقة. وفي عام 2023، سجلت وحدة التحقيق ما مجموعه 782 ادعاء من ادعاءات سوء السلوك، وهو أكبر عدد من الادعاءات المسجلة في عام واحد منذ إنشاء مكتب اللجنة الدولية للأخلاقيات وإدارة المخاطر والامتثال، ويمثل ذلك العدد زيادة في الإبلاغ بنسبة 19% مقارنة بعام 2022. ولضمان التعامل مع القضايا بكفاءة، حرص المكتب على زيادة عدد المحققين العاملين في وحدة التحقيق، وطبَّق تدابير لتسريع معالجة القضايا والتحقيق في الانتهاكات المزعومة لمدونة السلوك، وواصل التعاون مع هيئات التحقيق الأخرى في الحركة الدولية وغيرها من المنظمات الدولية. وأدت هذه التدابير إلى تقليل العدد الإجمالي للقضايا المفتوحة، على الرغم من زيادة عدد الادعاءات المُبلغ عنها في عام 2023.

4) التنفيذ والرصد

سيُقدَّم تقرير مرحلي نهائي عن متابعة بيان النزاهة إبّان مجلس المندوبين لعام 2026. ويتضمن قرار "الدعوة إلى احترام العمل الإنساني القائم على المبادئ ودعمه"، المُقترح اعتماده في مجلس المندوبين لعام 2024، التزامات رئيسية تقع على عاتق مكونات الحركة الدولية بشأن مواصلة تعزيز نزاهتها على نحو جماعي وفردي. وسيجري رصد التقدم المحرز في هذا العمل المتواصل بشأن تعزيز النزاهة، ولا سيما التقدم المحرز من خلال جماعة الممارسين المعنية بتعزيز النزاهة، وسيجري إعلام مجلس المندوبين لعام 2026 بذلك التقدم في التقرير المذكور آنفا.

5) الاستنتاجات والتوصيات

يُبيّن هذا التقرير أن مكونات الحركة الدولية قد أحرزت تقدما مستمرا في تناول كل مجالات بيان النزاهة، على الرغم من البيئة التشغيلية الصعبة. ولكن لا تزال توجد تحديات، ولذلك من المهم أن تستمر مكونات الحركة الدولية في الاستثمار بشكل فردي وجماعي في تعزيز النزاهة والسلوك الأخلاقي داخل الحركة. وعلى الرغم من التقدم الكبير الذي أحرزه الاتحاد الدولي واللجنة الدولية والجمعيات الوطنية، فلا يزال الطريق طويلا للوصول إلى مستوى الامتياز الذي سيضمن التنفيذ على المدى البعيد. فهذه رحلة

من التحسين المتواصل تتطلب إرادة سياسية على جميع المستويات. ولا بد من زيادة الاستثمار المالي في تعزيز النزاهة من خلال جمع التبرعات المحلية والدولية، فكلتاهما مهمة للغاية لتحقيق ثقافة مؤسسية تتسم بالنزاهة والمساءلة دون أن يؤثر ذلك في تنفيذ العمليات الإنسانية.

ولتحقيق هذه الغاية، فإن قرار مجلس المندوبين لعام 2024 المُعنون "دعوة إلى احترام العمل الإنساني القائم على المبادئ ودعمه" يتضمن عناصر متعلقة بتعزيز النزاهة ويدعو الجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي واللجنة الدولية إلى تكثيف جهودها الجماعية الرامية إلى تبادل الخبرات والتعلم في مجال تعزيز النزاهة والثقة. وفضلا عن ذلك، يرحب القرار بإنشاء جماعة ممارسين معنية بتعزيز النزاهة من أجل مواصلة التعلم والتحسين، ويشجع جميع مكونات الحركة على الانضمام إلى تلك الجماعة والمساهمة فيها. ويُوصى بأن تكون جماعة الممارسين وسيلة للتعلُّم النشط وتبادل الخبرات بين الأقران بشأن تعزيز النزاهة على نطاق الحركة الدولية.

ونشكر الفريق العامل على مساهمته القيمة وتفانيه الذي ساعد على بثّ الحياة في بيان الحركة الدولية عن النزاهة، كما يتضح في التقدم المُحرَز المذكور في هذا التقرير، وفي العمل المستمر للنهوض بالتعلّم والتحسين في مجال تعزيز النزاهة، ولا سيما من خلال جماعة الممارسين.